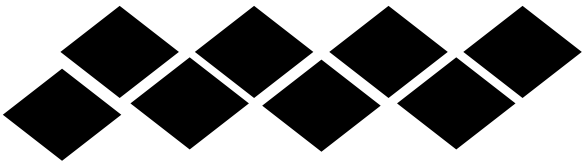

الهجرة الوافدة والأزمة السورية:

رؤية سوسيولوجية

الباحثة

نجاة شرقاوي محمد محمود

باحثة بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2021.94116.1219

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٣ (الجزء الأول) يوليو 2021

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الهجرة الوافدة والأزمة السورية : رؤية سوسيولوجية

إعداد

نجاة شرقاوي محمد محمود

باحثة بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

walidashor440@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

اندلعت الثورة السورية عام ٢٠١١م، وسرعان ما تحولت إلى صراع أدي إلى انهيار الدولة، والدخول في حرب أهلية داخلية، وممتدة أدت إلى النزوح الجماعي في الداخل السوري، واللجوء والهجرة للخارج، والبلدان المجاورة.

ومع اتساع الصراع فقد لحق بالأسرة السورية ضرر بالغ أدي إلى تفككها، وتعطيل وظيفتها، وهذا البحث يلقي الضوء على أثر الأزمة السورية على الهجرة الوافدة إلى البلدان المجاورة، حيث يعرض مفهوم الهجرة الوافدة، وعواملها، والنظريات المفسرة لها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الوافدة، السوري، الواقع السوسيولوجي.

المقدمة:

تعد دراسة الهجرة الوافدة من الدراسات المهمة في علم الاجتماع، والسكان، حيث إنها تمثل زيادة غير طبيعية في عدد السكان، في حين أن الزيادة الطبيعية في عدد السكان، تحدث نتيجة لارتفاع نسبة المواليد على نسبة الوفيات [١].

كما أن ظاهرة الهجرة الوافدة ليست ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت تنمو نموا متزايدا في العقود الأخيرة، لتصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي، كما أصبح لها تأثير قوي على العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية بين دول العالم؛ مما جعل علماء الاجتماع يصفون القرن الحادي والعشرين بأنه عصر الهجرة [٢].

وتشير الدراسات الاجتماعية التي تناولت موضوع الهجرة إلى أن كثيرًا من المجتمعات المحلية الريفية قد تأثرت على نحو ما بعملية الهجرة، كما تحتوي بعض المناطق الحضرية على نسب كبيرة من السكان الوافدين إليها، ويفضلون الإقامة الدائمة بها، وغالبا ما ينظر إلى الهجرة على أنها عملية تحدث في اتجاه واحد من الريف إلى الحضر، وهذا النمط من الهجرة يمثل الاتجاه التاريخي الأشد وضوحًا، ويؤدى إلى نمو السكان خاصة في مدن العالم الثالث [٣]، وفيما يلي سوف نعرض العناصر الآتية:

١- مفهوم الهجرة الوافدة.

٢- عوامل الهجرة الوافدة.

٣- نظريات الهجرة الوافدة.

٤- الهجرة الوافدة، والأزمة السورية.

- **أولًا: مفهوم الهجرة الوافدة:**

تعد الهجرة إحدى ظواهر حركة السكان الديناميكية المهمة فى الدراسات الجغرافية، والاجتماعية، والنفسية، وكثير من الدراسات الإنسانية؛ لما لها من آثر بالغ

علـى تغييـر كثيـر مـن الخصـائص الديموغرافيـة والاجتماعيـة بـين منطقتـي الأصـل والوصول، وتتعدد أشكالها، وأنواعها تبعا لاختلاف الأسباب الموجبة إليها، والدوافع التي دفعت بالسكان إلـى التحرك، وبالمقابل فإن تياراتها وحجمها مختلف أيضًـا لاختلاف المسببات.

وبنـاء علـى ذلك فقد تعددت مفاهيم الهجرة الوافدة فـي ضـوء التحـولات التـي يشـهدها العالم مع بروز أخطار جديدة، ومتغيرات تركت آثارها على أنساق المجتمع الحياتية جميعه، سواء ما يتعلق منها بحياة الفرد أو الجماعة، فصاغ العلماء مجموعة من التعريفات لمفهوم الهجرة الوافدة، وتداخلت هذه التعريفات مع أنواع الهجرة المختلفة، ولكنها كلها تلتقي حول مبدأ الضرورة والحاجة من حيث التكامل، وتتوزع في حقول دراسية بحثية متعددة كعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والدراسات الاستراتيجية، والاقتصادية، وغيرها.

ونتيجة لما سبق فليس هناك اتفاق على مفهوم معين للهجرة الوافدة، حيث إن اختلاف مفاهيم الهجرة الوافدة ترجع إلى عدة عوامل أبرزها قدم الدراسات السكانية والاجتماعية، وامتداد معنى الهجرة الوافدة في مفهومه الاجتماعي إلى آفاق واسعة، وتداخل قضاياه بحقول المعرفة الإنسانية الأخرى، فضلًا عن اختلاف الخلفيات الفكرية والثقافية للباحثين، علاوة على تباين اهتماماتهم، وتفاوت خبراتهم [٤].

وعلى ضوء ذلك فإن مجرد إطلاق مفهوم الهجرة الوافدة على علاته – رغم ثرائه اللغوي – دون تحديد معناه قد يؤدى إلى نوع من الالتباس، أو الخلط بين المعاني المتعددة، ومن ثم إلى تشويه المفهوم في النهاية بل إلى غموض المعنى الأصلي– إن لم يكن ضياعه– الذي يرمى إليه الباحث من خلال تحليل دراسته، إن لم يكن هدفه الأساسي هو تحليل المفهوم بكل معانيه السابقة، والوصول إلى رؤية منهجية واضحة

المعالم.

ويؤكد ابن فارس أن الهجرة مصطلح يتكون من "الهاء والجيم والراء، أي الفعل هجر، وله اصلان، الأول يدل على قطيعة، وقطع، والآخر على شد شيء، وربطه، فالأول الهَجْر: ضد الوصل، وكذلك الهِجْران، وهاجر القوم من دار إلى دار: تركوا الأولى للثانية، كما فعل المهاجرون حين هاجروا من مكة إلى المدينة" (٥).

في حين يؤكد "ابن منظور" أن الهجرة اسمٌ من هجر يهجُر هَجْرا وهِجرانا" (٦).

وتعرف الهجرة بأنها دخول أشخاص لا ينتمون إلى البلد نفسه إلى بلد آخر أتوا إليه بغرض الإقامة، أو العمل لمدة طويلة (٧).

ويتضح من هذا التعريف أن الهجرة الوافدة انتقال أفراد من الناس من بلد إلى بلد للبحث عن الكسب والعيش، أو البحث عن أعمال، أو خدمات يؤدونها، وأن يعيشوا فيه مدة تكفي أن يتداخلوا مع أهله، وأن تتحقق هذه الهجرة في سلام، ووئام وبرضاة من البلد المقصود.

كما يؤكد " السيد عبد العاطي" أن الهجرة الوافدة هي "حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إقامة لآخر عندما تتوافر لديهم القصد، أو النية للبقاء في المكان الجديد لفترة غير قصيرة من الوقت" (٨).

وهذا التعريف يؤكد أن الهجرة الوافدة تحدث بقصد تحسين حالة، وتستمر لفترة يحددها المهاجر، ويتحمل خلال تلك الفترة المتاعب، والمصاعب؛ لتحقيق الأهداف التي هاجر من أجلها، ويعيش الحياة في البلد المهاجر إليها، محاولا التكيف بشتى الطرائق، والوسائل في ذلك البلد، التي هاجر إليه.

ويقدم "الدليل التشغيلي للهجرة في نيوزيلندا" تعريفا مغايرا للهجرة الوافدة مفاده

أنها "شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي إلى أخرى تدعى مكان الوصول بغرض تحقيق هدف دون اعتبار المهاجر فردا من أفراد الأسرة البيولوجية للأرض المهاجر إليها" (٩).

ويتأكد من التعريف السابق أن الهجرة الوافدة تفصل المهاجرين عن بلدهم الأصلي، وتجعلهم في شبه عزلة في البلد الجديد الذي يصح أن يندمجوا فيه بعد ذلك بالتدريج، أي في حضارته، وتراثه القومي، ولكن صلتهم بوطنهم الأصلي قد قطعت إلى حد ما، ويكونون في قلب الوطن الجديد قوامهم اللغة والعادات التي أتوا بها من بلادهم وهكذا حتى يتداخلوا بالتدريج، وينسجموا في حياة الوطن الجديد.

ويقرر "تقرير سيفيتاس" أن الهجرة الوافدة هي "التغير الدائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة؛ نظرا للعديد من الأسباب التي عانوا منها في البيئة الأولى، مثل: البطالة، والفقر، والزيادة السكانية، وكثرة الحروب، والتلوث إلى غير ذلك من المشكلات التي تساعد على الهروب، والهجرة لمكان آخر" (١٠).

ومن هذا التعريف يتضح أن الهجرة الوافدة ليست مجرد انتقال من مكان لمكان آخر، أو من مجتمع لمجتمع آخر، ولكنها تجربة قاسية مريرة يمر بها كل مهاجر، فهو يهدف من هجرته تحقيق غاياته الخاصة في الحياة عندما يضع قدمه في الأرض الجديدة، فليس هناك غاية واحدة تجمع جموع المهاجرين، حيث يهاجر كل فرد في ضوء سبيله القاسي في بلده الأصلي.

كما يؤكد "عبد القادر القصير" أن الهجرة الوافدة هي "انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد أو خارجه، وتتم الهجرة بإرادة الفرد، أو الجماعة، أو بغير إرادتهم" (١١).

وهذا التعريف يؤكد أن الهجرة تتعلق بالحاجة الحيوية للأمم والشعوب لتبادل عناصر السكان فيما بينهم، فهي لا تتحرك من بلد معين إلا إذا أحس بتضخم سكانه وفى صالحه أن تتخلخل كثافته هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك بلد تقبل العناصر الجديدة لاستغلال موارده الاقتصادية، والطبيعية على أحسن حال.

ومن خلال العرض السابق لمفاهيم الهجرة الوافدة على اختلاف أبعادها، يلاحظ أن هناك عدة ملامح أساسية لها يمكن عرضها فيما يلي:

- تتضمن الهجرة الوافدة مجموعة من الأبعاد، تتداخل فيما بينها بشكل يوحي أن هذه الأبعاد متكاملة، ومترابطة مع بعضها بعضًا، فالهجرة الوافدة على سبيل المثال تعد عملية إدماج للطفل في الإطار الثقافي للمجتمع المهاجر إليه، ويتم ذلك بطريقة مباشرة عن طريق تدريب المهاجرين على نماذج السلوك المقبولة، أو غير مباشرة من خلال تكيف المهاجر ومحاكاته لتصرفات أفراد المجتمع بحيث يصبح التراث الثقافي للمجتمع الجديد جزءًا لا يتجزأ من شخصية الفرد المهاجر.
- تحمل الهجرة الوافدة في طياتها متغيرين أساسيين، هما: الفرد والمجتمع، ويحاول المجتمع بكافة مؤسساته تشكيل الفرد، وصياغته وفقًا لعاداته، وتقاليده، وقيمه السائدة فيه، وتحقيق التكيف بين الفرد والمجتمع بحيث يصبح عضوًا فعالًا في المجتمع، ويأخذ عاداته، ويشكل مع أفراد هذا المجتمع علاقة تبادلية.
- تحدث عملية الهجرة الوافدة من خلال وجود أفراد ومجتمع بشري وثقافة اجتماعية، وتفاعل اجتماعي بين هؤلاء الأفراد.
- تشتمل عملية الهجرة الوافدة على مجموعة من العمليات، ولا تقف عند حد عملية معينة، وذلك كالتفاعل الاجتماعي، والضبط الاجتماعي.

- الهجرة هي عملية انتقال، أو تحويل، أو تغير لفرد من منطقة اعتاد فيها الإقامة إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد أخرى، أو منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد.
- هناك اتفاق في الآراء على أن الهجرة الوافدة عملية مستمرة، ولا تقف عند مرحلة سنية معينة، ولا تقتصر على مرحلة الطفولة، ولكنها تستمر في المراهقة والرشد، وحتى الشيخوخة، وينتمي الفرد باستمرار إلى جماعات جديدة، ويتعلم دوره الجديد فيها مكتسبًا أنماطًا جديدة من السلوك.
- الهجرة الوافدة لا تسير بطريقة عشوائية، كما أنها ليست وليدة اللحظة التي يعيشها الأفراد، بل هي قرار ثقافي تفرضه الظروف الاجتماعية المحيطة.
- الهجرة الوافدة ظاهرة اجتماعية مشروعة تتعلق بالحاجة الحيوية للأمم والشعوب لتبادل عناصر السكان، وهي تفصل المهاجرين عن بلدهم الأصلي، وتجعلهم في شبه عزلة في البلد الجديد الذي يصح أن يندمجوا فيه بعد ذلك.

مما سبق يمكن الوصول إلى تعريف أجرائي للهجرة الوافدة بأنها "شكل من أشكال الهجرة لحركة سكانية يتم خلالها انتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلى وطن جديد يختارونه لأسباب عديدة في إطار ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة، ومن خلال آليات تعاون فني، وأمنى، وقضائي، وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين".

ثانيًا: عوامل الهجرة الوافدة:

إن الدراسة العلمية، والفهم الصحيح لظاهرة الهجرة بصفة عامة، والهجرة الوافدة بصفة خاصة تتطلب المعرفة الدقيقة لدوافعها، حتى يمكن معالجة الظاهرة معالجة علمية، إذ إنها ظاهرة متعددة الجوانب، ومتشعبة الأبعاد، كما أن معرفة دوافع الهجرة قد

تلقي قدرًا كبيرًا من الضوء على الآثار التي يمكن أن تترتب عليها، سواء كانت هذه الآثار سلبية، أو إيجابية، وسواء كانت في المجتمع المهاجر منه، أو المجتمع العابر منه، أو المجتمع المهاجر إليه، وكذلك للمهاجرين أنفسهم [١٢]، وبالتالي يمكن عرض العديد من العوامل لدراسة دوافع الهجرة، وأسبابها، وهذا يعني أن هناك مجموعة من العوامل المترابطة، والمتداخلة، منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والجغرافية، والديموغرافية التي تتحكم في عملية الهجرة، وقد أكدت معظم الدراسات على أن دوافع الهجرة تتلخص في عوامل الطرد في البلد الأصلي، وعوامل الجذب في البلد المستقبل، إذ إن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الهجرة في مناطق الطرد، ومناطق الجذب، أو تعوق الهجرة بين مناطق الأصل، والوصول، وأن هذه العوامل تختلف درجة تأثيرها من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى[١٣].

ومما سبق يمكن القول إن هناك تعددا للآراء والأفكار حول عوامل الهجرة الوافدة، وذلك نتيجة لتعدد البواعث المحركة لها، فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء الاجتماع يركزون على البعد الاجتماعي، أما علماء السياسة فلهم آراؤهم السياسية، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد، والدوافع السيكولوجية، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة، وتتمثل في الآتي:

١- الأزمات السياسية أو الدينية التي تؤدي إلى هجرة جماعة، أو طردها، أو جنس، أو حزب، أو طبقة اجتماعية غُلبت على أمرها، كطرد الشعب الفلسطيني من أرضه المحتلة عام ١٩٤٨م بقوة السلاح من اليهود المحتلين لهذه الأرض حتى هذه الساعة [١٤].

٢- تشجيع الهيئات الرسمية للنازحين، والوافدين.

٣- العنف، وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية، كتهجير الزنوج الأفريقيين قسرًا إلى العالم الجديد.

٤- النمو السكاني، إذ يتغير التوازن الديموغرافي في العالم بشكل سريع، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الجنوب من سكان العالم إلى (٨٤٪) بحلول سنة ٢٠٢٥م، مقابل (٦٨٪) في سنة ١٩٦٠م، وبالتالي فإن الأزمات الاقتصادية تعد من منابع الهجرة، وتعمل على تقوية التيار النازح، وقد زاد تيار الهجرة قوة على قوة بعد تقدم وسائل النقل في البر والبحر [١٥]، وهناك من يحدد العوامل التي تحفز على الهجرة، وتؤثر في تياراتها، فقسمها إلى عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل) ، وعوامل أخرى مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول) وعوامل ثالثة متداخلة بين المنطقتين (منطقة العبور) [١٦].

وقد تكون هذه العوائق بسيطة حينًا، أو يصعب التغلب عليها حينًا آخر، وتعد المسافة أبرز هذه العوائق، وأكثرها أثرًا في تحديد حركة الهجرة، وحجمها، وتكاليف الانتقال، وغير ذلك، كما أن هناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد على الهجرة، أو العزوف عنها.

ويمكن القول بتعدد الآراء المفسرة لظاهرة الهجرة الوافدة، ورغم تلك الاختلافات فإنَ العلماء قسموا تلك العوامل إلى قسمين هما: العوامل الدافعة، والعوامل الجاذبة للهجرة، سواء كانت شرعية، أو غير شرعية، وسوف نعرض لذلك على النحو التالي:

(١) عوامل الطرد:

وتتمثل في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية السياسية، والاقتصادية

والجغرافية، والاجتماعية، والديموغرافية والنفسية، وغيرها التي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم [١٧]، وفيما يلي سوف تعرض الباحثة لكل من العوامل السياسية، والاقتصادية لارتباطهما بموضوع الدراسة الراهنة، وذلك على النحو التالي:

أ- العوامل السياسية:

تعد العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، ومن الملاحظ أن الهجرة الوافدة تأثرت أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية مما أدى إلى وجود عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق، امتدت بين دول عديدة، وقد أدت تلك العوامل السياسية إلى عمليات الغزو المسلح، وبالتالي فقد تم إنشاء كثير من الهيئات، والمنظمات الدولية التي عملت- ومازالت تعمل- من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الهجرات السكانية، وبخاصة تلك التي تؤدي إلى وجود السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم، ومن هذه الهيئات، والمنظمات على سبيل المثال، كل من: منظمة العمل الدولية، ومنظمة العفو الدولية، ومن العوامل السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة بضغط القوة، والتهديد، والاستيلاء، التدخل العسكري الخارجي من دولة في شئون دولة أخرى، إضافة إلى الضغط السياسي المحلي الذي قد يؤدي كذلك إلى الهجرة الخارجية، والذي يتمثل في الثورات الداخلية، والحروب المحلية التي تدفع السكان إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعد بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة [١٨].

وقد انطلقت الاحتجاجات الشعبية في سوريا في ١٥ مارس ٢٠١١م إثر حادثة أثارت غضب أهالي حوزان في جنوب سوريا، وتمثلت في قيام أجهزة الأمن السورية باعتقال خمسة عشر طالبًا من طلاب المرحلة الثانوية؛ وذلك لأنهم كتبوا شعارات مناهضة للنظام على جدران المدارس، متأثرين بشعارات الحركات التي قامت في كل من

تونس، ومصر، حيث اندلع الحراك التونسي أواخر عام ٢٠١٠م، ثم تحول من المطالبة بالإصلاحات، إلى المطالبة بإسقاط النظام [١٩].

ب- العوامل الاقتصادية:

ينظر أصحاب التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال، مثل: البطالة، والتضخم، وقلة فرص التوظيف، وغيرها، وهذا ما ذهب إليه العديد من المفكرين، وذلك من خلال التركيز على أهم العوامل الطاردة، والجاذبة للهجرة، ومن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص، أو أسرة وتدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل، واستهداف زيادة الدخل، وتحسين الرخاء الاجتماعي؛ وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلًا إلى المناطق الأعلى دخلًا، حيث إن التباين في معيشية السكان في الدول المرسلة من جانب، والدول المستقبلة من جانب آخر يعد العامل المشجع على تدفقات الهجرة كما أن رغبة المرء في تحسين مركزه من الناحية الاقتصادية، أي البحث عن فرص أفضل كانت هي الدافع المسيطر في الهجرة الدولية الحديثة، وقليلًا ما تجد من الجماعات أو الأفراد من يشعرون بالرضاء المعقول عن مركزهم الاقتصادي في بلدهم الأصلي[٢٠].

ولعل الفقر الشديد هو السبب الرئيس وراء الهجرة، ففي بعض الأحيان تحدث مجاعة، أو أوبئة تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي، فالعامل الاقتصادي يؤدي دورًا رئيسًا في الحركات البشرية، وهجرة السكان، وبالتالي فإن تدني مستوى المعيشة، والفقر الشديد، وظروف العمل السيئة تدفع الإنسان إلى الهجرة، سواء كانت هجرة داخلية، أو خارجية.

وأن انتشار البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة يؤدي إلى نقص في الحصول

على المتطلبات الضرورية للإنسان، وأسرته، ولهذا يندفع إلى الخارج تفتيشًا عن مورد رزق ليحقق غايته [٢١].

هذا وتعد الدوافع الاقتصادية من أقوى الأسباب الدافعة للمهاجرين بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية من فقر، ومجاعات، وتناقص فرص العمل، وبالتالي ينمي لديهم فكرة الهجرة كسبيل للتخلص من ذلك الواقع، والهجرات الأفريقية غالبًا ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية في المنطقة الأصل من جهة، ومتطلبات السكان من جهة أخرى [٢٢].

(٢) عوامل الجذب:

مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد، والجماعات من مناطقهم الأصلية، كذلك تعمل عوامل الجذب في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد، والجماعات للهجرة إليها، فعوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة، والمجتمع المهاجر إليه، وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة، وسهولة التواصل بين أية منطقة، وأخرى في العالم، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات [٢٣]، كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثًا عن فرص عمل أفضل، ومعيشة أرقى، كما أن من أهم عوامل الجذب، التي غالبًا ما تكون من مسببات الهجرة ما يلي [٢٤]:

(أ) التقدم الحضاري والثقافي، حيث تكون فرص التعليم في المستويات جميعها وفي مختلف الميادين متوفرة، مما يجذب العناصر، والفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.

(ب) توافر فرص العمل في مجالات الصناعة، والتجارة، والخدمات، حيث يزدهر الوضع الاقتصادي في أي بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية التي تساعد على نشوء

المصانع، وتطورها، وفي مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة، وذوي الاختصاصات في ازدياد مستمر، وتبدأ الهجرة عادة بالشباب، ثم تتوسع على نطاق العائلات، والأقارب.

(ج)التضاريس الطبيعية؛ وذلك أن اعتدال المناخ، والمناظر الطبيعية غالبًا ما يدفع بالناس للهجرة طلبًا للراحة، والاستجمام، ولأسباب صحية، حيث تتلاءم البيئة الجغرافية، والمناخ، ودرجة الحرارة مع الحالات المرضية، والشيخوخة.

وبالنظر إلى عوامل جذب الهجرة سواء كانت الشرعية أو غير الشرعية الأفريقية إلى البلد المهاجر إليها، التي تكون في الغالب هي العوامل نفسها، يتضح لنا أن العوامل الجاذبة، والمحفزة على هذا النوع من الهجرة متعددة، فالرواتب المرتفعة والأجور العالية، وتوفر فرص العمل اليدوية، والتقنية من أهم العوامل الاقتصادية الجاذبة، وكذلك الحصول على العديد من المزايا، كالتعليم المتقدم المواكب لعمليات التطور المستمرة، بالإضافة إلى العيش في ظروف اقتصادية تحقق رغبات الفرد ، وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات، ومرافق في المستوى المطلوب، وبالتالي الحصول على العديد من المزايا الاقتصادية التي يصعب على المهاجر الحصول عليها في بلده الأصلي، وبالتالي فإن المهاجر الأفريقي يضطر إلى مواجهة أخطار الصحراء، وأهوال البحر الأبيض المتوسط في سبيل تحقيق رضاه عن وضعه الاقتصادي، وفي أغلب الأحيان لا يستطيع بلوغ غايته حيث يدفن في الصحراء، أو يغرق في البحر، أو يزج به في أحد السجون الأفريقية، أو الأوروبية، وإلى جانب العوامل الجاذبة.

وإلى جانب تلك العوامل الاقتصادية، نجد هنالك عوامل جذب سياسية، حيث إمكانية الحصول على اللجوء السياسي، وأيضًا توفر الحريات، وإشاعة روح الأمل، والاطمئنان اللذين يعدا من أهم العوامل الجاذبة للهجرة، وهذا ما حدث لدي السوريين.

ثالثًا: نظريات الهجرة:

إن خصوصية الظواهر الاجتماعية، وتميزها يمنع قيام نظريات ثابتة، وشاملة بها على غرار نظريات العلوم الطبيعية ، وفي هذا الصدد يتأكد أن المقصود من بعض نظريات السكان هو بناء مفهوم مستقبلي يمكن من خلاله إدراج كل حركات الهجرة وامكان ملاحظتها، وضبط محددات ومراحل كل حركة، ودوافعها، والتنبؤ بنتائجها، والهجرة الوافدة تفسرها عدة اتجاهات بحسب تخصص المنظرين، والمفسرين على اتجاهاتهم التفسيرية، فالاقتصادي يقدم تفسيرا اقتصاديا، والاجتماعي يقدم تفسيرا اجتماعيا، والسياسي يقدم تفسيرا سياسيا، وبالتالي هناك عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة، وحركة الأشخاص وخصوصا الهجرة الوافدة، وفي دراستنا هذه يمكن تقديم معالجة لأهم النظريات المفسرة للهجرة الوافدة على النحو التالي:

١ – النظرية البنائية الوظيفية:

تعد البنائية الوظيفية من أكثر النظريات السوسيولوجية أهمية، وانتشارا في القرنين التاسع عشر، والعشرين نتيجة السيطرة الفكرية (التي تسمى الآن بالغزو الثقافي)، حيث استطاعت النظرية الوصول إلى ذلك من خلال تركيزها على محورين أساسيين هما: البناء، والوظيفة، وأصبحت العلاقة بينهما محور التحليلات السوسيولوجية لأصحاب الاتجاه المحافظ، والدعامة الأساسية في مواجهة الصراع الاجتماعي الذي اهتم به أصحاب الاتجاه الراديكالي [٢٥].

وتقصد البنائية الوظيفية من محوري البناء، والوظيفة، بناء المجتمع، وأداءه الوظيفي، وتعتمد هذه النظرية على فكرة النسق، التي مؤداها أن أي شيء سواء كان كائنا

حيا أو اجتماعيا، وسواء كان فردا، أو مجموعة، أو مجتمعا، أو حتى العالم بأسره، يمكن أن يكون نسقا يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة [٢٦].

فمظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة، حيث يوجد علاقة بين القانون، والتركيب السكاني، والاقتصادي، والدين، والمناخ، وحجم السكان، والعادات، والتقاليد، وغيرها مما تشكل في جوهرها فكرة البناء الاجتماعي، والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، والغاية التي يهدف إليها هي حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود، وتؤلف فما بينها بناء له درجة معينة من الثبات، والاستمرار [٢٧].

وبناء على ذلك فإن الوظيفة تهدف إلى تحقيق توازن وتكامل المجتمع من خلال الدور، أو الوظيفة التي تؤديها في النسق، وعند حدوث أي تغيير في الأجزاء، أو أي جزء سيؤدي إلى إحداث تغيرات مصاحبة في الأجزاء الأخرى [٢٨]، وإن لم يحدث التوازن في النسق يكون من المحتمل أن يتجه النسق نحو التغير الذي يتم بطريقة منظمة [٢٩]، ومن خلال ذلك فإن البنائية الوظيفية تقوم على المسلمات الآتية:

١. **التكاملية:** وتشير إلى أن الأجهزة، أو الجزاء تعمل في تكامل، بحيث يكمل كل جزء الآخر، وتعمل جميعًا في اتساق، وتعاون، وتفاعل سعيًا لاستمرارية النظام الاجتماعي الشامل، وتماسكه.

٢. **البنية والوظيفة:** وتشير إلى أن المجتمع يتكون من مجموعة من العناصر لكل منها وظيفة محددة يؤديها من خلال تفاعله مع غيره من العناصر.

٣. **التماسك:** ويشير أن لكل مجتمع –أيًا كان بسيطًا، أو مركبًا– مجموعة افتراضات مشتركة، كالقيم التي تحافظ على تماسكه، واستمراريته، التي من المستحيل أن يكون هناك مجتمع من دونها.

٤. **الثبات:** ويشير أنه لا يوجد مجتمع ثابت تمامًا، وأن التغير حتى لو في جزء من المجتمع ضرورة حتمية، ويمكن أن تكون قوى هذا التغير من داخل المجتمع ذاته، أو من خارجه، ويؤكد أنصار هذه النظرية على القوى التي تساعد على ثبات المجتمع أكثر من القوى التي تؤدي إلى تغييره تغييرًا جذريًا.

٥. **لوم الضحية:** ويشير أن المجتمع هو الموجود قبل ظهور الفرد الذي يولد فيه، وأن العلاقة بينما يجب أن تكون علاقة إيجابية، فالنظام دائمًا على حق، وعلى الفرد أن يسايره في عاداته، وقيمه، ومادته، وإذا خرج الفرد على هذه القيم يطلق عليه منحرف، ووظيفة النظام إعادة المنحرف إلى مظلة مجتمعه عن طريق الثواب، والعقاب (٣٠).

وهذه العناصر استفادت منها الدراسة الراهنة في اتخاذها للهجرة الوافدة، والبناء الأسرى موضوعا للدراسة، التي تعد نظامًا يتجسد في النظم، والخطط، والإجراءات، والجهود، والبرامج المتضافرة التي وضعت من أجل توفير ضمانات شاملة للمهاجر السوري تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة لخلق أجواء التعاون، والتكامل، والدعم، والمؤازرة المتبادلة، والمبذولة بين الأجهزة الأمنية، وبين المجتمع بكافة أفراده، وجماعاته، وتقاليد المجتمع؛ مما يحدث حلقة وصل بين الفرد والمجتمع، ويقوم بضبطه، وتوجيهه للصواب، الأمر الذي يحقق ثبات المجتمع، واستمراره، وهذه المتغيرات متعددة، منها: التقاليد المجتمعية، والبحث عن العمل، والبعد عن الفقر، وتؤدى وظائف مهمة تحقق كل ما سبق ذكره.

هذا وتركز البنائية الوظيفية في تفسيرها للهجرة على وظيفة النسق الاجتماعي، إذ تري أن جميع أجزاء النسق الاجتماعي، أو عناصره تؤدي أدوارا إيجابية من أجل صيانة النسق، والمحافظة على توازنه، فعلماء الاجتماع الوظيفيون فهموا النظم الاجتماعية بوصفها مماثلة للكائنات العضوية على أساس أن تلك البنيات الاجتماعية

تشبع، وتحقق المتطلبات الضرورية لبقاء المجتمع واستمراره، فالأفراد في التصور الوظيفي يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم، ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي، وهم خاضعون إلى حد كبير للضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم، وبالتالي أي خلل وظيفي في أنظمة النسق الاجتماعي بالإضافة إلى الضغوط التي يمارسها النظام الاجتماعي على أفراده خلق لنا عدة مشاكل وظواهر منها الهجرة الوافدة، حيث ينظر هذا الاتجاه إلى الهجرة على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع حيث إن الهجرة الوافدة مرتبطة بالبناء الاجتماعي، والصراع الثقافي، ونظام التدرج الاجتماعي، والعوامل الاقتصادية، والسياسية، ...، وغيرها (٣١).

وتعد الهجرة من منطلق الوظيفية سلوكا يخالف القواعد، والأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع، فضلا على أنه يعد تعديًا صارخا على قواعد الضبط الاجتماعي فيضفي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية المختلفة، وفي تسريب من أفراد المجتمع للمعايير، والقيم التي يرعاها المجتمع، وذلك بسبب تصدع البناء الاجتماعي، أو نظام المجتمع، كما أن تصاعد بعض المشكلات الاجتماعية، وخصوصا عندما لا تقوم الجماعة بوظائفها، أو تصبح الأدوار ليست في حالة اتساق وتجانس مع تطورات التنظيم الاجتماعي ما يؤدي بالفرد إلى البحث عن بيئة، ومحيط لإثبات ذاته، والاستقرار حتى وإن كان ذلك بطرائق غير شرعية (٣٢).

أن اللا معيارية الموجودة في المجتمع أدت بالأفراد إلى فقد أهداف يحاولون الوصول إليها، وتحقيقها في مجتمعاتهم، أو انعدام قابليتهم للتنبؤ بالمستقبل، وخوفهم منه؛ لأنه أصبح مستقبلا محمولا في أذهانهم في ظل غياب التضامن بين أفراد المجتمع، وعدم اهتمام القادة بحاجات الأفراد، مما أدي بالعديد من السكان –وخصوصا الشباب–

إلى التفكير في حلول لتحقيق طموحهم، وبالتالي وجدوا الهجرة الوافدة سبيلهم في ذلك [٣٣].

ويرى "دور كايم" أن الظواهر الاجتماعية لها من السلطة ما يجعلها قاهرة وملزمة للأفراد، وبالتالي فإن الهجرة الوافدة تعد رد فعل يعكس تصرفاتهم، حيث إن هناك قوة جماعية تدفع بالأفراد إلى سلك طريق الهجرة الوافدة، فالموقف البنائي الوظيفي يجعل من الهجرة الوافدة فعلا اجتماعيا لا يفعله الفرد انطلاقا من اختباراته، وأفكاره، بل هو فعل امتثالي لا يسع الفاعل إلا القيام به، والتالي فإن الضغوط البيئية، وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي، والروابط الاجتماعية، واختلال التوازن بين الأهداف، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرائق المشروعة يعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب، فيضعف التماسك الاجتماعي؛ مما يؤدي إلى ظهور انزلاقات [٣٤].

ومما سبق يمكن القول بأن موضوع الدراسة الراهنة عن الهجرة الوافدة والبناء الأسري، يحقق بنية المجتمع ووظيفته وتماسكه وثباته واستمراره في توجيه وضبط الفرد حتى لا يحدث له الانحراف، فالهجرة الوافدة للسوريين في مصر تمثل حالة استقرار المجتمع السوري وتوازنه التي تتطلب تضافر بناءات المجتمع المختلفة من أنظمة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وصحية ... وغيرها على أن يؤدى كل نظام، وظائفه المنوطة به تجاه المجتمع.

٢– نظرية التفاعلية الرمزية:

تعد التفاعلية الرمزية من أهم المؤثرات التي أثرت في أنماط السلوك، حيث تدور في محور أساسي حول دراسة حياة الجماعة الإنسانية، والسلوك [٣٥]، وتأثرت هذه النظرية بأعمال "تشارلز كولي" (H.Cooly) الذي اهتم اهتمامًا خاصًا بالذات، وفي

أعمال "جورج هربرت ميد" (George Herbert Mead)، الذي ربط فكرة الذات الفاعلة بعالم الرموز [٣٦].

وتذهب هذه النظرية إلى أن الذات هي الموضوع الأساسي، أو الوحدة الجوهرية للتفاعل، فالذات تحمل في طياتها كمًا هائلًا من التفسيرات، والمعاني المختلفة للموضوعات، والموضوعات الخارجية لا تحمل معاني داخلية خاصة بها، إنها ليست كيانات مستقلة، وإنما توجد فقط في المعاني التي يضفيها الأفراد عليها، والتي تظهر بصورة تلقائية أثناء عملية التفاعل، ولا شك أن الرموز تؤدي دورًا أساسيًا في خلق معان معينة، وإضفائها على الموضوعات الخارجية، بكونها وسيلة الذات في التعرف على العالم، وأثناء حياة الفرد يتم تطبيع الذات على مجموعة الرموز، والمعاني السائدة لأي مجتمع [٣٧].

وتؤكد هذه النظرية أن تطبيع الذات يتم على مجموعة من الرموز، والمعاني السائدة في المجتمع؛ وذلك من منطلق أن الفرد يعيش في بيئة فيزيقية حيث تحركه الرموز التي يكتسبها من خلال تفاعله مع الآخرين، وعلى ذلك ينظر إلى هذه الرموز على أنها قيم، ومعانٍ شائعة، ومألوفة [٣٨]، ويطلق على ذلك اسم "إيواء الذات" الذي يتم من خلال التوافق بين ذات الفرد، وذوات الآخرين، أو بين ذاته، ومجموعة من المعاني التي يتفق عليها كل الأفراد داخل المجتمع [٣٩]، وذلك الإيواء يحول السلوك الفردي إلى سلوك اجتماعي تؤدي الرموز فيه دورًا أساسيًا.

ومما سبق يمكن القول إن نظرية التفاعلية الرمزية تدور حول المحاور التي تكمن في الحقيقة الاجتماعية التي تقوم على التصور، والتخيل، وقدرة الإنسان على الاتصال بالآخرين، وتمكنه من القدرة على نقل الأفكار، والمعلومات لغيره من أفراد المجتمع [٤٠].

والملاحظ على هذه النظرية أن التحليل الاجتماعي لها يستند على منظومة من الأفكار تتمحور حول آراء البنائية الوظيفية التي تعالج الظواهر، والتصورات الجمعية على أساس أنها تؤلف نسقًا وظيفيًا متساندًا، حيث إن الرموز تقوم على منظور الوظيفية التي تقوم بها في حفظ المجتمع، وتحقيق توازنه، أو تماسكه الاجتماعي، الأمر الذي يجعل هذه النظرية تقوم على أساس البنائية الوظيفية، وليس على أساس جديد كما أن الرمز أحيانًا ما يعني أكثر من معنى، الأمر الذي يفقد دلالاته، وبالتالي يضع خلط الفهم الكامل لهذا الرمز في المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فقد وجهت هذه النظرية انتباه الدراسة إلى الآتي(٤١):

- إن حياة المهاجر تمثل رموزا تجسد دلالات الأفعال، والسلوكيات التي يستخدمها الأفراد في مختلف مراحل حياتهم، والتي تعدهم إعدادًا تامًا لمتطلبات مجتمع الهجرة.
- يمكن الكشف عن حياة المهاجر في ضوء أي رمز يجسدها، وعند استخدام العدالة الاجتماعية، والسلام الاجتماعي كرموز للمهاجر يبحث عنها في مجتمع الهجرة المتجسد في أفعال الفرد، وسلوكياته في مختلف حياتهم، التي تعدهم إعدادًا سليمًا لحدوث التكيف.
- إن هذه الرموز أو المتغيرات تساعد على بقاء المجتمع واستمراره، ومن ثم فإن تعاون هذه المتغيرات، وتناسقها هو التدبير اللازم لتحقيق إنجاز أهداف أي مجتمع والوصول إلى سبل تنميته الحقيقية.

٣- التطورية المحدثة:

ظهرت التطورية المحدثة كنزعة تحاول تلافي أخطاء التطور بين الكلاسيكيين، وقد أدى ذلك إلى اهتمام هذا الاتجاه بطبيعة التغير الاجتماعي، واتجاهاته داخل إطار بناء اجتماعي، وبيئة ثقافية محددة، وقد وضع أصحاب هذه النظرية أمثال لنسكي (lenski)، عدة مفاهيم عامة تسهم في تفسير المواد الثقافية، حيث رأوا أن التغير

الثقافي لا يتم إلا من خلال الاستمرار الاجتماعي والثقافي، كما وجدوا أن هناك بعض العناصر التي لا تستطيع أن تواكب هذا التغير، وقد عبر التطوريون المحدثون عن قضاياهم بشكل مناسب يساعد هذه الدراسة على الالتفاف لبعض الملامح المهمة التي تفيدها بشكل واضح، ومن هذه القضايا ما يلي:

أ- **الاستمرار:** بمعنى أنه لا يمكن إلغاء القديم؛ لأن هناك بعض العناصر الثقافية التي تحتاج إلى الاستمرار إلى جانب العناصر الجديدة [٤٢]، فالعادات الشعبية على سبيل المثال ظاهرة تاريخية، ومعاصرة في الوقت نفسه تتعرض لعملية تغير دائم يتجدد بتجدد الحياة الاجتماعية، واستمرارها على الرغم من وجود بعض العناصر في صورتها القديمة [٤٣].

ب- **الانتشار بين المجتمعات:** قد يحدث داخل المجتمع الواحد انتشار للخصائص الثقافية من جماعة لأخرى، وهناك ثلاث عمليات منفصلة للانتشار:

- **الانتشار الأولي:** الذي يحدث من خلال الهجرة.
- **الانتشار الثانوي:** ويشتمل على النقل المباشر لعنصر، أو أكثر من عناصر الثقافة المادية من العالم المتقدم إلى العالم النامي.
- **انتشار الأفكار:** وقد يحدث دون هجرة مباشرة، أو نقل لعناصر تقنية إلا أنه يحدث تغيرات ثقافية كبيرة، ويتم انتشار العناصر الثقافية من خلال الاتصال المباشر بين الأشخاص والجماعات، أو الاتصال غير المباشر من خلال وسائل الإعلام [٤٤]، حيث يستعير المجتمع بعض الابتكارات التي توجد في مجتمع آخر، ويتوقف شكل الاستعارة حسب درجة القرب أو البعد عن المجتمع الذي تمت استعارة العنصر الثقافي منه.

ج- **الانحسار**: ويعني اختفاء بعض الظواهر الاجتماعية، والثقافية من المجتمع نتيجة لحدوث تغير في جزء آخر؛ مما يؤدى إلى أن يصبح الجزء المنحسر لا يتناسب مع التغير [٤٥].

٤- نظرية الإثنوميثدولوجيا:

تعد نظرية الإثنوميثدولوجيا نوعًا جديدًا من النظريات التي تسعى إلى وصف اختبارات الفاعلين وتفسيرها، التي تتم في إطار العلاقات الاجتماعية، ولقد حاولت اختبار الناس، والطرائق التي يستخدمها الناس في التفاعل مع الآخرين، إنها وفق هذا التوجيه، فإن الإثنوميثدولوجيا تعد رؤية نظرية تخالف التيارات النظرية الأخرى في علم الاجتماع، إذ حاولت إنتاج نموذج جديد يناقش تحديات المفاهيم الوجودية في الواقع الاجتماعي من خلال وضعية التفاعلية الرمزية.

إن الإثنوميثدولوجيا حاولت الكشف عن الاختيارات الواقعية للسلوكيات التي يسلكها المهاجرين، تلك التي تفرضها الافتراضات القبلية في العالم الاجتماعي، مثل: الخصائص الواقعية التي ترى أن السلوك يأتي من خلال عملية الشعور، والإدراك لكل المظاهر الخارجية التي تحدث في الواقع الاجتماعي، وبالرغم من معاصرتها مع بروز عدة تيارات نظرية أخرى، مثل: الفينومينولوجيا، وعلم الاجتماع الوجودي، والتفاعلية الرمزية، إلا أن الفكرة المحورية لها تنطلق من مخاصمة المقولة التي تذهب بأن المجتمع ما هو إلا واقع قائم بذاته مستقل عن الأفراد الذين يعيشون في إطاره، وتنادى بأن هؤلاء الأفراد يخلقون عالمهم الاجتماعي من خلال سلوكهم، وأن المعرفة لا تتصف بالثبات، وتأتى وتتخلق من خلال كل عملية تفاعل جديدة ولا تعمل على دراسة المعاني المتداولة والمتكررة من خلال المعايير والقيم، والاتجاهات، والاعتقادات، والقواعد التي

تحكم تصرفات الأفراد، وإنما في الوقت نفسه تعالج المعاني كأساس في عملية التفسير والتأويل[٤٦].

وهذه المعاني تشكل الحقيقة الاجتماعية في العالم الاجتماعي، ومن ثم يجب الكشف عن الطرائق التي يستخدمها أعضاء المجتمع في صياغة الحقيقة وتشكيلها، وإعطاء الصبغة الحقيقية للعالم الاجتماعي [٤٧]، الأمر الذي يفرض النظر إلى الحياة اليومية، والمواقف التي تحدث فيها؛ لأن أعضاء المجتمع يخلقون مواقفهم، ويتحكمون فيها بفعل تلك المعاني التي تشكل عالمهم الاجتماعي، فأنشطة الحياة اليومية لها خصائص رشيدة، وعقلانية، وقد حدد "جار فينكل" أربعة عشر مجالًا تظهر فيها الأنماط الرشيدة من السلوك وهي [٤٨]:

- عندما يصف الفرد الأشياء، أو الناس يقارن بينها.
- عندما يزن الأمور، أو يقدر خطأ محتملا.
- عندما يبحث عن الوسائل التي تحقق أهدافه.
- عندما يحلل البدائل والنتائج المترتبة عليه.
- عندما يستخدم استراتيجية معينة.
- عندما يقدر الوقت.
- عندما يتنبأ بالأحداث.
- عندما يستعمل قواعد إجراء معين.
- عندما يقوم على الاختبار.
- عندما يستعمل معايير معينة للاختبار.
- عندما يطابق بين الغايات، والوسائل من خلال معايير مقررة أيضًا.

- عندما يسعى إلى الوضوح والتمييز كهدف في حد ذاته.
- عندما يحاول أن يطابق بين تحديده للموقف، والمعرفة العلمية.

ويتضح من خلال هذا التصور أن الأفراد يكونون تصرفاتهم، وأساليبهم من خلال علاقات التفاعل مع الآخرين، ومن خلال المعاني الذاتية التي يصفها هؤلاء الأفراد في أفعالهم فالأفراد يمثلون "حقيقة واقعية" تخضع للدراسة كظاهرة اجتماعية (٤٩).

وترى تلك النظرية أن الإنسان يمتلك بصيرة في عملية التصرف، فحين يقوم بوصف موقف معين، فإنه في الوقت نفسه اشترك في خلق هذا التصرف من خلال ذاتي، إذ من خلال هذا الوصف سوف يضفي معني وتفسيرا معقولا، وبذلك يكون: في إطار إزالة الشك، وعدم اليقين في الوضع الحالي الذي يجعل الإنسان بصدد إحالة النشاط الذي يفعله في إطار الحياة اليومية إلى الذات الإنسانية (٥٠).

ومما سبق يمكن القول إن هذه النظرية تؤكد اكتشاف المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بتحقيق الأمن الاجتماعي، ومحاولة جادة للتواصل المستمر بين الفرد المهاجر، ومعطيات المجتمع المهاجر إليه؛ وذلك من خلال تقوية ارتباط الأفراد بقيمهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، وتزويدهم بالمعارف العامة لأداء الأدوار المختلفة في الحياة اليومية.

٥- نظرية التنظيم الاجتماعي

يقدم (منجالم Mengalam) نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة ويؤكد فيها أن كل مجتمع يمر بمرحلة التغير الاجتماعي يتأكد ذلك من خلال اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين، وتحدث تلك التغيرات أنساقه الثلاثة (النسق الثقافي، والاجتماعي، ونسق الشخصية)، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة الوافدة دورها الذي يمكن تخيلها كعملية دورها الرئيس هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي

عند الحد الأدنى من التغير، وفي التوقيت نفسه تعطي أعضاءه طرقا؛ ليتخلصوا من حرمانهم المادي، والنفسي، فالهجرة الوافدة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب، والطرد، فالقيم الثقافية، وأهداف المهاجرين، ومعاييرهم تتغير أثناء تلك العملية، ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر هي مجتمع المنطقة الأصلية، ومجتمع منطقة الجذب، ثم المهاجرين أنفسهم، وهذه العناصر تكون كلا متساندا تساندًا ديناميكيًا(٥١).

رابعًا: الهجرة الوافدة والأزمة السورية:

تعد سورية منطقة لها أهمية جغرافية واستراتيجية في الشرق الأوسط؛ مما جعلها محطًا للأطماع الاستعمارية عبر التاريخ، ولا سيما في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، وقد عرفت سورية في نظامها السياسي انقلابات كثيرة منذ استقلالها عام ١٩٦٤، حتى أصبح نمطا أو أسلوبا لتناقل السلطة بها (٥٢).

وبسبب موقع سوريا الاستراتيجي الحساس، جغرافيتها، وموقعها، فإن الصراع عليها هو الفصل الأشد خطرًا في الصراع على الشرق الأوسط، كما تعد سورية مهدا لحضارات عديدة، أبدعت في مجالات كثيرة من عمارة، وفنون، وعلوم، ولا سيما أنها تقع على ملتقى ثلاث قارات: أسيا، إفريقيا، وأوروبا، وتأسست عليها ممالك، وجرت فوق أرضها حروب، وسُكنت منذ مليون عام، واكتشفت فيها "٣٣" حضارة مختلفة، و"٥٠٠" موقع أثرى من الحضارات.

ويرى رجال العلم والفكر أن سورية لا تخرج عن المثلث الحضاري الذي يضم (اليمن، وادى النيل، بلاد الرافدين) ، وبفضلها تكونت الحضارة الشرقية، ومن ثم الغربية، وسورية هي أول من بنى حضارة مكتملة في العالم بكل مؤسساتها الحكومية في النصف الثاني من الألف الرابع قبل الميلاد (٥٣).

ولموقع سورية الجغرافي أهمية خاصة كونها ذات مركز متوسط بين قارات العالم القديم، فهي امتداد لشبة الجزيرة العربية، تحدها شمالًا جبال طوروس وشرقًا خط وهمى ينطلق من جبل سنجار فيجتاز نهر الفرات عند أبو كامل إلى العقبة جنوبًا، ومن الجنوب خط وهمى آخر من العقبة إلى رفح لدى العرب ببلاد "الشام"؛ لأنها تقع على مشأمة القبلة أي ميسرتها (٥٤).

وعلى مستوى الأوضاع الاقتصادية فإنه بالرغم من أن تاريخ سورية السياسي منذ الاستقلال قد تميز بعدم الاستقرار، فإن ذلك لم ينعكس على وضعها الاقتصادي العام، فسورية أصبحت واحدة من الدول العربية ودول العالم الثالث القليلة التي استطاعت أن تحقق نموًا اقتصاديا مقبولًا في ظروف صعبة ومعقدة، ليس أقلها الصراع العربي الإسرائيلي، وما يفرضه من أعباء هائلة، وقد كان معدل النمو الإجمالي ومستوى الناتج المحلى في سورية يضعان هذا القطر في مرتبة متقدمة بين الدول النامية (٥٥).

ولقد بدأ التحول في السياسات الاقتصادية في سورية من اقتصاد يعتمد بشكل رئيس على النفط، وعلى سيطرة القطاع العام إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص، وبقاعدة إنتاج متنوعة تدريجيًا منذ العام ١٩٩٠م، حيث قامت الحكومة بإصلاحات لدعم القطاع الخاص وإعادة تعريف دوره من خلال اطروحة "التعددية الاقتصادية"، ثم تعمقت هذه الإصلاحات باعتماد ما يسمى "اقتصاد السوق الاجتماعي" عام ٢٠٠٥م، وساهمت هذه التحولات في الحفاظ على نسب نمو مقبولة نسبيًا، كما أسهمت هذه السياسات في زيادة الصادرات غير النفطية، وتنوعها، وأصبح القطاع الخاص تدريجيًا المحرك الأساسي لهذا النمو، وفى المقابل عانى الاقتصاد السوري من تدنى الاستثمارات الأجنبية، وانحصارها غالبًا في قطاع المضاربات العقارية، وبقى الاستثمار

العام غير فعال نتيجة سياسة الانكماش الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة لتقليص الدين العام، وبقيت البيئة الاستثمارية في سورية تعانى بشكل عام من تفشى الفساد والاحتكار (٥٦).

وعلى الصعيد الاجتماعي: تضافر النمو الاجتماعي مع الجمود والتراجع السياسي، وتدهور مستويات عيش قطاعات واسعة من تكوينات المجتمع الأهلي وحياتها، خاصة بعد تطبيق سياسات "اقتصاد السوق الاجتماعي" الليبيرالية التي قوضت موارد رزق أعداد هائلة من الريفيين، ومغادرة أماكن عيشها التاريخية، وبنمو قطاعات واسعة من المجتمع نوعيًا، وكميًا، وإنسانيًا ومعرفيًا، من دون أن تنال أي نصيب من الحرية، ومع تدهور قطاعات واسعة أخرى اجتماعيًا، واقتصاديًا، من دون أن تستطيع الحفاظ على حقها في العمل، وعلى نصيب عادل من الدخل، ومع احتجاز الإصلاح، وانفلات الإفساد، وتعاظم هوة الدخل بين من يملكون، ولا يملكون، وتركز الثروة بطريقة يصعب تصديقها، جلبت معها نمط ترف أسطوري، وأخيرًا اعتماد القبضة الأمنية للإبقاء على الأمر القائم، وإغلاق أبواب أي حل إصلاحي، اجتمع من يريدون دورًا في الشأن العام مع من يريدون حصتهم الثروة والرزق، وصار الانفجار مسألة فرصة للتغيير (٥٧).

وتطورت الأزمة على الساحة السورية حيث توحد المجتمع السوري المدني والأهلي، وتوحدت قوة المعرفة الباحثة عن دور وقوة العمل اليائسة، وقوة قطاعات شعبية واسعة محرومة وقوة الأهالي الراغبين في مخرج عملي لأول مرة في تاريخ سورية المعاصر، حيث أتيحت فرصة لهذه القوى نزلت إلى الشوارع مطالبة بما تفتقر إليه: الحرية، العدالة الاجتماعية (٥٨).

وقد بدأت في الشهور الأولى عام ٢٠١١م في بلدان الشرق الأوسط، والمنطقة العربية حركات ثورية متوالية بدأت بتونس، ثم مصر، ثم ليبيا، ثم اليمن، والبحرين، ثم الجزائر، ثم سوريا (٥٩).

ومن المؤكد أن التغيرات التي جرت في العالم العربي في مستهل عام ٢٠١١م قد فرضت نفسها على الأوضاع في سورية، ذلك أن عملية التغيير داخل النخبة السياسية السورية خصوصًا على قمة النظام السياسي أصبحت مطلبا شعبيا طالما ارتبطت بأعمال عنف، وأنشطة، وسلوكيات غير سلمية حتى بات الاستقرار السياسي والمؤسسي حلمًا بعيد المنال (٦٠).

وقد ثار شباب الثورة السورية ضد حالة الشقاء، وانعدام الأمل التي وقعت فيها أجيال من السوريين لخمسين عامًا بنزولهم إلى الشوارع كل يوم، وعبر شباب الثورة عن إدراكهم العميق بأن ظروف الحياة الشقية التي يعيشون فيها ليست قدرًا، وأن سبب ذلك سوء إدارة الشؤون العامة وأن المعاناة على المستوى المحلى مرتبطة بعبث السياسات على المستوى الوطني، وأن التخبط في السياسات الوطنية سببه غياب المشاركة والشفافية والمحاسبة، وغياب القضاء المستقل، كما أدركوا أن فقدان إمكانيات مساءلة الحكومة سببه انعدام تداول السلطة، وأن كل ذلك تم تكريسه في الدساتير السورية المتلاحقة في الخمسين سنة الماضية، التي جعلت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تتضافر لتجعل من الحكم أداة للإطاحة بالتذمر، وإسكاته، وإنتاجًا للخوف بدلا من أن تكون ضامنًا للكرامة الإنسانية (٦١).

ومع تفاقم الوضع في سورية أسفر عنه نزوح ملايين السوريين وهجرتهم إلى دول الجوار، وكثير من الدول العالم، وأثر ذلك على أوضاع الشعب بصفة عامة والأسرة السورية بصفة خاصة.

المراجع والهوامش:

(١) عبد الله الخريجى ومحمد الجوهري، علم السكان– الهجرة، جدة، دار الشروق، ١٩٨٠م، ص ١٧.

(٢) صلاح أحمد هاشم، السكان وقضايا التنمية، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٧م، ص١٥٨.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(4) Danny Pieter's and Paul Schoukens , Social Security in the Bric countries, IBM Center for the Business of Government ,United States,2012,p.9.

(٥) أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الجزء السادس، القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٢م، ص ٣٤.

(٦) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد الثامن، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٣م، ص ٤٦١٦.

(٧) كريسطال بانصونا، الهجرة، ترجمة سعيد بن الهاني، مجلة ثقافات، جامعة البحرين، العدد ٢٣، ٢٠١٠م، ص ٢٠٣.

(٨) السيد عبدا لعاطى السيد، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م، ص ١٧.

(9) Immigration New Zealand Operational Manual Residence, Immigration New Zealand , Zealand, 6 July 2015 . p.22 .

(10) Robert Row thorn, A Civitas Online Report -The Economic Impact of Immigration , Cambridge, April 2004, p. 2.

(١١) عبد القادر القصير، الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، ١٩٩٢م، ص ص١٠٥ –١٠٦.

(١٢) عبد الفتاح وهيبة، جغرافية الإنسان الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٣م، ص٢٠٥.

(١٣) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافيا السكان، ط٥، بيروت، دار النهضة العربية ،٢٠٠٠م، ص ٢٩٧.

(١٤) المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(١٥) رياض عواد، هجرة العقول، دار الملتقي للطباعة والنشر، سوريا، ١٩٩٨م، ص٧٠.

(١٦) محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ٤١-٤٢.

(١٧) وايرن. تومسون- دافيد ت. لويس، ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٤٤٧.

(١٨) المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(١٩) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ٢٠١٣م، ص ١٨.

(٢٠) هاشم فياض، أفريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية، ليبيا، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٢م، ص ٣١.

(٢١) سامية بيبرس، الكونغو ما بعد كابيلا- الأوضاع الراهنة واحتمالات المستقبل، مجلة أفاق أفريقية، العدد ٤، ٢٠٠١م، ص ١٠٤.

(٢٢) عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون- دراسة سوسيو أنثروبولوجية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢م، ص٢٥.

(٢٣) محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٨م، ص ٣٥.

(٢٤) رياض عواد، هجرة العقول، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢٥) أحمد مجدي حجازي، علم اجتماع الأزمة – تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٨م، ص ص١٠٠-١٠٥

(٢٦) سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، ط٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص ١٨٨.

(٢٧) مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١٣٦.

(٢٨) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع – طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٩٩م، ص٣٢١.

(29) George Ritzer, Classical Social Theory, second edition, the McGraw hill companies, inc, New York, 1996, p.211.

(٣٠) علي السيد محمد الشخيبي، علم اجتماع التربية المعاصر – تطوره – منهجيته – تكافؤ الفرص التعليمية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م، ص ص٥٥-٥٦.

(٣١) محمود عوده، أسس علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ص ٩٠-٩١.

(٣٢) صلاح مصطفي الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٢ م، ص ٢٨.

(٣٣) فتحية صاهد، الشباب والهجرة غير الشرعية في المغرب العربي – المحددات النفسية والاجتماعية، ورقة الملتقي الوطني حول العلوم الاجتماعية وقضايا المجتمع، الجزائر، جيجل، ٢٠١١م، ص ٣.

(٣٤) مبارك بوعشه، الفساد وأشكاله وآثاره وطرق معالجته، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد١، منشورات جامعة سكيكدة، الجزائر، سبتمبر ٢٠١٧م، ص ٣٢.

(35) Rick Szostak ,Classifying Natural and Social Scientific Theories , Current Sociology , Sage Publication , London , VOL . 51, January 2003, p. 28.

(36) Vessel a Mish Eva , Review Essay: Mead: Sources in Sociology, International Sociological Association , Sage , London, VOL. 24 , March 2009, p.p. 160 – 165 .

(٣٧) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م، ص٤١٨.

(٣٨) سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف،١٩٨٥م، ص٣٦.

(٣٩) أحمد زايد، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٤١٩.

(٤٠) فهيم سليم الغزوى، المدخل إلى علم الاجتماع، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص١٩٥.

(٤١) عبد العزيز بن علمي عبد العزيز: نظريات علم الاجتماع وتصنيفاتها، اتجاهاتها وبعض نماذجها التطبيقية، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٩٩٦م، ص ١٨.

(٤٢) منى الفرنواني، بعض ملامح التغير الاجتماعي والثقافي في الريف المصري، كما تعكسها عادات دورة الحياة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٨٩م، ص ١٠.

(٤٣) محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الفولكلور، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م، ص ٦٦.

(٤٤) أحمد زايد، واعتماد علام، التغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢ ص ص ١٤٦. ١٤٧.

(٤٥) نجوى الشايب، تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب العاشر، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢ م، ص ٢٧.

(٤٦) شحاتة صيام، علم الاجتماع وصراع التأويلات من العقلانية إلى جدل الذات، القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٥م، ص ص ١٣٠-١٣١.

(٤٧) طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب،١٩٩٩م، ص ١٦٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص ص ١٦٧- ١٦٨.

(٤٩) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، مرجع سابق، ص ٤١٣- ٤١٤.

(٥٠) شحاتة صيام، مرجع سابق، ص١٣١.

(51) Andreas Pidkel, The habhitus process A Bioesy chosocail conception, working paper, CSGP- 1- 5, Trent university. Peterborough. Ontario, Canada, center for the critical of global power and politics, 1997. pp 4-5.

(٥٢) صلاح سالم زرنونة، عبد العزيز شادي، "تحدد القيادة والتنمية في الوطن العربي"، القاهرة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠١١، ص ٢٣٦.

(٥٣) ثروت الحنكاوي اللهيبي، الأطماع الأجنبية في بلاد الشام سورية تحت الانتداب الفرنسي، الأردن، دار دجلة، ط١، ٢٠١٤، ص ص ٢١: ٢٢.

(٥٤) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٥٥) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، بيروت، دار الهدى للنشر والتوزيع، ص ٣٠٣.

(٥٦) الخطة الوطنية لمستقبل سورية، تقرير: إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي، كانون الأول ٢٠١٢م، ص ص ٢: ٣.

(٥٧) عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية في (مصر، المغرب، سورية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١١، ص ١٨٨.

(٥٨) المرجع نفسه، ص ١٨٩.

(٥٩) صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شادي، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٦٠) هشام محمود الأقداحي، "الحراك السياسي"، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٢، ص ٣٥٦.

(٦١) فهد معن، الثورة السورية قصة البداية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص ٩.

Immigration and the Syrian Crisis: A Sociological Perspective

Nagat Sharkawy Mohamed Mahmoud

A Researcher at the Department of Sociology

Faculty of Arts – South Valley University

Abstract:

The Syrian revolution erupted in 2011 and quickly turned into a conflict that led to the collapse of the state and the entry into an internal and protracted civil war that led to mass displacement inside Syria, asylum and emigration abroad and neighboring countries.

With the expansion of the conflict, the Turkish family has been severely damaged, leading to its disintegration and disruption of its function, and this research casts on the impact of the Syrian crisis on immigration to neighboring countries, where it presented the concept of incoming immigration and its factors and theories explaining it.

Keywords: incoming immigration, the Syrian, sociological reality